ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/287800480

الزراعة التعاقدية

Article · December 2015

CITATIONS
0

READS
497

1 author:

Dr. Sarhan Soliman
Agricultural Research Center, Egypt
46 PUBLICATIONS **6** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

green economy, climate change and sustainable agricultural development in Egypt View project

Environmental medicine: social and medical aspects View project

All content following this page was uploaded by Dr. Sarhan Soliman on 22 December 2015.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

محاضرة عن:

الزراعة التعاقدية

دكتور سرحان سليمان

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

قسم بحوث التسويق

القيت هذه المحاضرة بمقر مديرية الزراعة بكفر الشيخ في يوم:

2015 /12/23

الزراعة التعاقدية

✓ **قانون الزراعة التعاقدية:**

أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قرار جمهوري بالقانون رقم 14 لسنة 2015، بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية، الذى أصدره ، حيث تضمن القانون، الزراعة التعاقدية هي الإنتاج الزراعي أو الحيواني أو الداجنى أو السمكى، الذى يتم استنادا إلى عقد بين المنتج والمشترى، يلتزم بموجبه المنتج بالتوريد طبقًا للكميات والأصناف والجودة والسعر وغيرها من الشروط التى يتضمنها العقد، وتنشأ بوزارة الزراعة مركز يسمى "مركز الزراعات التعاقدية، لتسجيل عقود الزراعة التعاقدية، والتوعية والإرشاد والترويج للزراعات التعاقدية، ووضع نماذج استرشادية للعقود المشار إليها، وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات، والفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تفسير أو تنفيذ عقود الزراعة التعاقدية أو بسببها، عن طريق التحكيم متى تضمنت تلك العقود شرط اللجوء إلى التحكيم لدى المركز، ويكون القرار الصادر فى التحكيم ملزمًا للطرفين، وفقًا للقواعد والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة.

وبالتالي يتضمن القانون ما يلي:

انشاء مركز الزراعات التعاقدية

المهمة الرئيسية: عقد بين المنتج والمشترى، يلتزم بموجبه المنتج بالتوريد طبقًا للكميات والأصناف والجودة والسعر وغيرها من الشروط التي يتضمنها العقد

الجهة : بوزارة الزراعة.

حيث:

تقوم بـ : – تسجيل عقود الزراعة التعاقدية

- **التوعية والإرشاد والترويج للزراعات التعاقدية.**
- **وضع نماذج استرشادية للعقود المشار اليها.**
- **انشاء قاعدة بيانات ومعلومات.**
- **الفصل في المنازعات التي تنشأ عن تفسير او تنفيذ العقود او بسببها عن طريق التحكيم متى تضمنت العقود شرط اللجوء الى التحكيم لدى المركز.**
- **القرار ملزم للطرفين وفقاً للقواعد والإجراءات التي يصدرها وزير الزراعة.**

➢ **مركز الزراعات التعاقدية:**

تم إنشاؤه بمقر الوزارة تنفيذًا لقرار الرئيس عبد الفتاح السيسي بإنشاء هذا المركز، وكلف الدكتور عصام فايد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، الدكتور شعبان على محمد سالم، مدير معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بالعمل مديرا لمركز الزراعات التعاقدية إضافة إلى عمله. بهدف تشجيع وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني من السلع والمنتجات الإستراتيجية.

المحاور:

✓ **تعريف الزراعة التعاقدية.**

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل 01225820877
ايميل sarhansoliman@yahoo.com

- ✓ المزايا الرئيسية للزراعة التعاقدية.
- ✓ مزايا الزراعة التعاقدية لكل من المزارعين والجهات الداعمة والمشاركة.
- ✓ شروط يجب الالتزام بها من قبل المزارعين المتعاقدين والجهات الداعمة.
- ✓ العناصر التي ينبغي أن يشملها العقد.
- ✓ آراء ومطالب بعض المزارعين في الزراعة التعاقدية.
- ✓ المشاكل المحتملة في الزراعات التعاقدية.

➢ **تعريف الزراعة التعاقدية**

الزراعة التعاقدية هي أحد أشكال التكامل الرأسي حيث يلتزم المزارع بصورة تعاقدية بتوريد كمية ونوع معين من المنتج لمؤسسة التصنيع أو التسويق. ويوافق المشتري مقدمًا على دفع سعر معين للمزارع وغالبًا ما يقدم المشورة الفنية والمدخلات (تخصم تكلفة المدخلات من إيرادات المزارع بمجرد بيع المنتج إلى المشتري). [1]

- ^ Eaton, Charles and Andrew W. Shepherd. [1] "

اذن الزراعة التعاقدية هي أحد أشكال التكامل الرأسي

حيث يلتزم:

المزارع بصورة تعاقدية بتوريد كمية ونوع معين من المحصول لجهة ما.

ويوافق المشتري مقدما على دفع سعر معين للمزارع وغالبا ما يقدم المشورة الفنية والمدخلات التي تخصم من إيرادات المزارع بمجرد بيع المنتج إلى المشتري.

وتعرف الزراعة التعاقدية علي أنها اتفاق بين المزارعين من جهة ومؤسسات أو شركات راعية من جهة أخرى علي إنتاج وتوريد المنتجات الزراعية بموجب اتفاقات مسبقة بين الجهتين، وغالبا يكون ذلك علي أساس أسعار محددة سلفا.

والزراعة التعاقدية في أبسط صورة هي الشراكة من أجل النمو

فالزراعة التعاقدية عندما تنظم وتدار بكفاءة تثبت فعاليتها في الربط بين صغار المزارعين والإرشاد الزراعي وجودة التقاوي والأسمدة والميكنة والأسواق المضمونة والمربحة، فهي أسلوب يسهم في زيادة دخل المزارعين ومضاعفة أرباح الجهات الداعمة. المنافع الرئيسية للزراعة التعاقدية.

ويمكن عرض مزايا الزراعة التعاقدية بصفة عامة فيما يلى:

- ✓ **استفادة صغار المزارعين من الكفالة المالية المحققة من الزراعة التعاقدية بضمان وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.**

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق
موبيل 01225820877
ايميل sarhansoliman@yahoo.com

- ✓ مراقبة الدولة ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في الترتيبات والعقود بين المزارعين والجهة الداعمة ممثلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية لمنع حدوث أي انتهاكات، ولضمان حقوق
- ✓ المزارعين.
- ✓ العمل من قبل الدولة علي استفادة المزارعين القصوى من الموارد المتاحة مع ضمان الحفاظ علي البيئة.
- ✓ توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين.
- ✓ توفر الدولة المساعدات التقنية للمزارعين من خلال خدمات الإرشاد الزراعي. توفير سبل الحصول علي ائتمانات مضمونة وبمعدلات فائدة معقولة ومنخفضة.

➢ **مزايا الزراعة التعاقدية للمزارعين:**

تتباين مزايا الزراعة التعاقدية وفقا للظروف المادية والاجتماعية والسوقية التي تعمل في ظلها، فالمزايا الرئيسية للمزارعين تتمثل في:

1-تؤدي الزراعة التعاقدية تحسين الإنتاجية وتخفيض ما يتكبده المزارعين من تكاليف التسويق والمعاملات، مما يعتبر وسيلة لزيادة دخل المزارعين.

2-أن الجهة المشاركة ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهة الداعمة ممثلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية تتعهد بشراء جميع المنتجات ضمن معايير محددة للجودة والكمية.

3-توفر العقود للمزارعين فرص الحصول على مجموعة كبيرة من الخدمات الإدارية والفنية والإرشادية التي لا يمكن الحصول عليها بدون هذه العقود.

4-يمكن استخدام اتفاقيات العقود كضمانات للقروض من بنوك التنمية والائتمان الزراعي لتمويل المدخلات التي يحتاجون إليها.

5-المهارات التي يتعلمها المزارعون من خلال الزراعة التعاقدية تشمل استخدام الموارد الزراعية بكفاءة، والطرق السليمة لاستعمال الأسمدة الكيماوية وكمياتها، وتنفيذ النشاطات الحقلية وفقا لجداول زمنية محددة سلفا.

6-تقدم الزراعة التعاقدية دخل ثابت وعائد متفق عليه وتتغلب علي حالة عدم اليقين في العوائد الزراعية، حيث تحدد مقدما السعر من خلال العقد المبرم.

7-نقل مسؤوليات إدارة العمل إلي المزارعين عن طريق الزراعة التعاقدية يتيح لهم استخدام العمل الجماعي والأسري غير المأجور، مما يساعد في تحقيق دخل أكبر.

8-تعفي المزارعين من الحاجة إلي مشترين أو سماسرة أو وسطاء والتفاوض معهم.

9-تقدم الزراعة التعاقدية عادة عمليات نقل المحاصيل من المزرعة رأسا إلي المخازن والشون.

مزايا الزراعة التعاقدية للجهات الداعمة والمشاركة:

تتمتع الجهات المشاركة ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهة الداعمة ممثلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية بمميزات منها:

1-القبول السياسي والاجتماعي من المواطنين وخاصة المزارعين.

2-الحصول على إنتاج المحصول بالكامل في أراضي لا يمكن أن تصل إليها من قبل.

3-تقليل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الداعمة (وزارة التموين والتجارة الداخلية) فيما يتعلق بتقلبات العرض والطلب في الأسواق الخارجية.

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل	01225820877
ايميل	sarhansoliman@yahoo.com

4-الحصول من خلال الزراعة التعاقدية على الإمدادات اللازمة من المحصول مع ضمان مواصفات الجودة.

5-تمكن العقود المؤسسات الداعمة (وزارة التموين والتجارة الداخلية) من معرفة وجدولة تسليم المنتجات في الوقت المناسب، مما يسهل لها التحكم في الاستيراد من الأسواق الخارجية وفتح الاعتمادات في الوقت المناسب.

6-في صالح الجهات الداعمة على المدى الطويل ومع الوفاء بالترتيبات التعاقدية توفر ناتج محصولي يتصف بالجودة والكميات المتزايدة.

إن الهدف الرئيسي من تطبيق الزراعة التعاقدية وضع أطر مؤسسية وتشريعية وتنظيمية لنظام تداول المنتج الزراعي، وتغيير أسلوب البيع والتداول الحالي والمعتمد على السلاسل الزمنية.

أي ضمان تسويق المنتج واتاحة مصادر تمويلية إضافية لصغار المزارعين، حيث يمكن استخدام العقود المبرمة في الحصول على قروض من البنوك وغيرها من المزايا الأخرى للمزارعين والمصدرين والمنتجين.

وفى متابعة للتجارب الدولية لنظام الزراعة التعاقدية تبين أنها تزيد من فرص نجاح تحسين أسعار المزارعين عندما يكون التطبيق من خلال تجمعات زراعية فعالة مثل الجمعيات الزراعية، وتحمي حقوق المنتجين والمزارعين من تلاعب بعض المسوقين للمنتج، وتتيح حصول المنتج أو المزارع على دفعات نقدية خلال فترة الزراعة .

- **دور الزراعات التعاقدية في التنمية الزراعية**

✓ **أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أنه تم تفعيل مركز الزراعة التعاقدية، لحل مشاكل تسويق المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية، مثل الذرة والقمح والقطن وقصب السكر، وتنفيذ خطة الحملة القومية للذرة للتوسع في زراعة محصول الذرة الصفراء لتلبية احتياجات صناعة الدواجن من الأعلاف ذات الجودة العالية مقارنة بالمستورد.**

✓ **النهوض بالمحاصيل الاستراتيجية وتحسين مستوى دخل المزارع اعتمادًا على الزراعات التعاقدية**

✓ **حل مشاكل تسويق المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية مثل الذرة والقمح والقطن وقصب السكر، وتنفيذ خطة الحملة القومية للذرة للتوسع في زراعة محصول الذرة الصفراء لتلبية احتياجات صناعة الدواجن من الأعلاف ذات الجودة العالية مقارنة بالمستور<**

✓ **وأن المساحات المنزرعة بالذرة الصفراء العام الماضي بلغت 500 ألف فدان مقارنة بـ330 ألف فدان تمت زراعتها في عام 2013، بينما تستهدف الدولة زيادة هذه المساحات لتصل إلى مليون فدان الموسم الزراعي المقبل.**

(المصدر: كلمة د. عبد المنعم البنا – رئيس مركز البحوث الزراعية في ندوة دور الزراعات التعاقدية في التنمية الزراعية)

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل	01225820877
ايميل	sarhansoliman@yahoo.com

✓ إن الخطة تستهدف الحد من استيراد الذرة الصفراء من الخارج، والتي تتراوح بين 6 إلى 7 ملايين طن سنويًا.

✓ يأتي ضمن منظومة التوسع في زراعة الذرة الشامية الصفراء والبيضاء، حيث تم زراعة 2.2 مليون فدان بهذه الأصناف من الذرة البيضاء، منها 500 ألف فدان يتم زراعتها بالذرة البيضاء للاستفادة منها في إنتاج "السيلاج" المستخدم في إنتاج الأعلاف الحيوانية.

✓ .وأن "الزراعات التعاقدية"، تهدف إلى تجميع الحيازات الصغيرة من خلال إبرام عقود وحل كافة المشاكل التسويقية التي تواجه صغار المزارعين

(المصدر: كلمة الدكتور شعبان سالم، المدير التنفيذي لمركز الزراعات التعاقدية في ندوة دور الزراعات التعاقدية في التنمية الزراعية).

➢ نص قانون الزراعة التعاقدية

أرسل مجلس الوزراء نص قانون الزراعة التعاقدية، لقسم التشريع بمجلس الدولة برئاسة المستشار مجدى العجاتى، نائب رئيس مجلس الدولة، لمراجعته قانونياً ولغوياً، وإرساله مرة ثانية لمجلس الوزراء تمهيدا لإصداره.

ويختص قانون الزراعة التعاقدية، بإنشاء هيئة عامة لتسجيل عقود التسوق التى تُبرم بين المنتجين الزراعيين والهيئات والمنظمات والشركات التسويقية والتصديرية.

وجاء نص قانون الزراعة التعاقدية كالتالى:

المادة الأولى: تنشأ بموجب هذا القرار بقانون هيئة عامة لتسجيل العقود التسويقية التى تُبرم بين المنتجين الزراعيين والهيئات والمنظمات والشركات التسويقية والتصديرية والتصنيعية، على أن يشمل نشاطها مختلف المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية والداجنة والسمكية، وتتبع هذه الهيئة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وتتولى المهام التالية:

– التوعية والإرشاد والترويج للزراعة التعاقدية لمختلف المنتجات الزراعية.

– تسجيل العقود المبرمة بعد مراجعتها من قِبل خبراء الهيئة وبناء قاعدة معلومات عن مضمونات هذه العقود تكون متاحة لمن يطلبها من المنتجين الزراعيين أو غيرهم من المتعاملين فى السوق.

– تنفيذ إجراءات التحكيم عند الإخلال فى نفاذ هذه العقود، وذلك فى حال طلب ذلك من أى طرف من أطراف التعاقد، على أن تبت الهيئة فى ذلك بالسرعة المناسبة لطبيعة المنتجات الزراعية المتعاقد عليها، ويحرر محضر تحكيم معتمد من الهيئة يحدد أسباب تعثر النفاذ والمتسبب فى ذلك.

المادة الثانية: يُصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتعيين رئيس للهيئة بدرجة رئيس قطاع، بناءً على ترشيح وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.

المادة الثالثة: يندب للعمل بالهيئة خبراء تحكيم من المتخصصين الزراعيين من ذوى الخبرة فى مجال اختصاصاتهم، وذلك من الباحثين فى مركز البحوث الزراعية، أو مركز بحوث الصحراء، أو المركز القومي للبحوث، أو من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وتطبق بشأنهم كافة اللوائح والمزايا المالية التى يتمتعون بها فى أعمالهم الأصلية، إضافة إلى حوافز يصدر بشأنها قرار من السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.

المادة الرابعة: تحصل الهيئة رسوم تسجيل بواقع ألف جنيه عن كل عقد، وفى حالة طلب أحد أطراف التعاقد قيام الهيئة بالتحكيم يلتزم هذا الطرف بسداد مصاريف تحكيم وانتقال بما لا يزيد على 2٪ من قيمة العقد موضوع التحكيم والمسجل لدى الهيئة.

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل	01225820877
ايميل	sarhansoliman@yahoo.com

المادة الخامسة: تعد قرارات التحكيم التى تصدرها الهيئة نهائية وغير قابلة للطعن عليها بأى صورة من الصور.

المادة السادسة: لأى من طرفى التعاقد التأمين فى شركات التأمين على العقود المسجلة لدى الهيئة، وفق النظم التأمينية المتبعة لدى تلك الشركات.

المادة السابعة: تختص الدوائر القضائية الاقتصادية بالبت فى القضايا المرفوعة من شركات التأمين المؤمن لديها على العقود أو من أى طرف من أطراف التعاقد، وذلك عند الإخلال ببنود العقد أو تعذر نفاذه.

المادة الثامنة: تعتبر العقود المبرمة والمسجلة لدى الهيئة والمؤمن عليها سنداً ضامناً للاقتراض من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، أو أى من وحدات الجهاز المصرفى.

المادة التاسعة: ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية، ويبصم بخاتم الدولة ويعمل به كقانون من قوانينها اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

- ✓ **الزراعة التعاقدية على المستوى العربى:**

المنظمة العربية للتنمية الزراعية: بمشاركة (13) دولة عربية تختتم اللقاء القومي حول الزراعة التعاقدية مع صغار المزارعين في الوطن العربي مقر المنظمة العربية للتنمية الزراعية . الخرطوم / جمهورية السودان، في 20 – 22 ربيع أول 1436هـ الموافق 11 – 13/ يناير 2015م

اللقاء القومي حول الزراعة التعاقدية مع صغار المزارعين في الوطن العربي بحضور ممثلين من (13) دولة عربية وممثلو الشركات ومؤسسات القطاع الخاص ولاتحادات الزراعية والخبراء المختصون في مجال الزراعة التعاقدية.

وقد استمرت فعاليات هذا اللقاء على مدار ثلاثة أيام قدمت فيه أوراق عمل في مجال الزراعة التعاقدية من المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق ، سلطنة عمان، دولة قطر، جمهورية مصر العربية ، الجمهورية اليمنية، دولة فلسطين، بالإضافة إلى إستعراض تجارب شركة دال الزراعية بالسودان، والشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة وكذلك تجربة القطاع الخاص الأولى في الزراعة التعاقدية لإنتاج وتسويق الخضر بالخارج هذا إلى جانب عرض رؤية إتحاد مزارعي السودان لواقع وآفاق تطوير الزراعة التعاقدية. وقد صرح الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بأن هذا اللقاء خرج بتوصيات من أهمها: إحداث شبكة عربية للزراعة التعاقدية، يتم من خلاله تنفيذ الأنشطة الضرورية لتأطير وتطوير الزراعة التعاقدية في المنطقة العربية وإصدار دليل استرشادي عربي موحد للقوانين والتشريعات التي تنظم الزراعة التعاقدية، وإعداد دراسة حول التجارب العربية والدولية الناجحة في مجال الزراعة التعاقدية لتعميمها على الدول العربية كنماذج استرشادية. والطلب من الدول العربية تشجيع انتظام المزارعين في مجموعات إنتاجية (تعاونيات) للاستفادة من مزايا الزراعة التعاقدية وإقامة صناديق لدرء المخاطر والتأمين الزراعي.

بدأت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي التنسيق مع وزارة التموين لتطبيق نظام الزراعة التعاقدية مع المزارعين، وذلك عن طريق توقيع عقود ثلاثية تشمل الزراعة والتموين والمزارع وذلك في محاصيل الذرة والأرز والقمح.

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل	01225820877
ايميل	sarhansoliman@yahoo.com

اكد وزير الزراعة أن العقد يتضمن نوع المحصول المتفق على زراعته في بداية الموسم وسعره الذي يتم تحديده بناء على السعر العالمي للمحصول كحد أدنى، موضحا ان الزراعة التعاقدية ستعمل علي الإعلان مبكرا عن سعر المحصول، مما يؤدى الى معرفة المساحات المنزرعة خاصة المحاصيل الاستراتيجية والتي تمكن من التعاقدات علي الكميات المطلوب احتياجها للاستيراد بأسعار مناسبة حيث ستكون في بداية موسم الزراعة، مشيراً الى أنها ستكون أساسا لتطبيق نظام الدورة الزراعية، وأن الوزارة بدأت في إجراء دراسات على المحافظات الأكثر جاهزية لتطبيق نظام الدورة الزراعية.
وأضاف الوزير أن الوزارة عند تطبيق الزراعة التعاقدية تمنح الفلاح مستلزمات الزراعة جميعها مجاناً في بداية الزراعة وتحصيل المقابل لها في نهاية الموسم، وأنه سيتم تقنين صرف الأسمدة حيث سيتم صرفها على المساحات الفعلية المنزرعة وفقاً للتعاقدات، بالإضافة الي إنشاء قاعدة بيانات للفلاحين وتصنيف الأول حيازات الزراعية التي من خلالها يمكن تحديد الفلاح الذي يستحق الدعم أو التأمين الصحي أو غيره بناء على بيانات صحيحة.
وأكد الوزير أن المزارع المشترك في الدورة الزراعية ستقدم له العديد من التسهيلات والامتيازات الخاصة لتشجيع المزارعين على الانضمام إليها، موضحاً أن أهم الامتيازات التي سيحصل عليها المزارع هي مستلزمات الإنتاج المدعمة.
وأضاف أنه تم توفير 400 طن للأسمدة، منحت مجانًا لأول مزارعين قاموا بالاشتراك في الزراعة التعاقدية وهى كمية تكفى ثلاثة آلاف فدان، وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
وأشار إلى أن الوزارة تعمل على تفعيل الدورة الزراعية الاختيارية وتجميع الحيازات وزيادة دخول الفلاحين وزيادة الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية يتم فى الموسم الشتوى الحالي الزراعة التعاقدية لمحصول القمح يتم بموجبها تقديم التقاوي المحسنة ومقررات الأسمدة الكيماوية وأعمال المتابعة الميدانية والمكافحة، وكذلك حزمة التوصيات الفنية الارشادية من اعداد وتجهيز الارض للزراعة وحتى الحصاد على أن يقوم المزارع 15 اردبا من القمح عن الفدان الواحد وذلك بالسعر المعلن البالغ 420 جنيها للأردب.
وأضاف ان الزراعة التعاقدية بلغت هذا العام 150 الف فدان بالائتمان، وعدد العقود 60 الف عقد، وفى الاستصلاح بلغت 34 ألف فدان، فى حين أن مساحة الزراعة التعاقدية فى الإصلاح 250 ألف فدان.

كما أن الزراعة التعاقدية تشجع التوسع في التصدير كما أنها تشجع التوسع في التصنيع الغذائي والزراعي، صدر مؤخراً قرار جمهوري بقانون بإنشاء مركز الزراعة التعاقدية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي. وتعتبر الزراعة التعاقدية من السياسات الزراعية الهامة المتبعة في العديد من الدول المتقدمة والنامية مثل الولايات المتحدة الامريكية وأوربا واندونسيا وتايلاند والفلبين وماليزيا وكينيا والمغرب .ففي أمريكا أصبحت الزراعات التعاقدية تغطي حوالي 95 % من زراعات الخضر. كما أنها في مصر وقبل صدور القانون متبعة علي نطاق ضيق مثل الزراعة التعاقدية بين مزارعي القصب من جهة وشركة السكر والصناعات التكاملية ووزارة التموين من جهة أخري ومثل الزراعة التعاقدية بين مزارعي بنجر السكر وشركات صناعة سكر البنجر في الدقهلية وكفر الشيخ والفيوم والنوبارية وغيرها، والزراعة التعاقدية عبارة عن تعاقد اختياري بين المزارعين وجمعياتهم الزراعية من جهة والتجار أو المسوقين والمصنعين والمصدرين من جهة أخري. والعقد شريعة المتعاقدين حيث يتم الاتفاق بين طرفي العقد علي زراعة مساحة معينة من محصول معين وتوريد كميات معينة منه في موعد محدد وبمواصفات جودة معينة (كالرتبة ونسبة التصافي في القطن ودرجة النقاوة في القمح ونسبة الرطوبة في الذرة ونسبة الرطوبة وعرض الحبة في الأرز ونسبة الاستخلاص ودرجة الحلاوة في المحاصيل السكرية) وفي مكان تجميع معين وبأسعار أساس معينة تتحرك ارتفاعاً وهبوطاً حسب

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق
موبيل 01225820877
ايميل sarhansoliman@yahoo.com

الجودة والمواصفات. وقد تتضمن العقود شروطاً جزائية عند الاخلال ببنود التعاقد. وتسجل هذه العقود في مركز الزراعة التعاقدية الذي يتبعه هيئة خبراء للفصل في المنازعات بين المتعاقدين والذي تكون قراراته ملزمة ويحق لأي من الطرفين اللجوء للتقاضي في حالة عدم التراضي. ويمكن أن يؤمن علي العقود لدي شركات التأمين وتصبح تلك العقود مستنداً للحصول علي قروض من بنك التنمية والائتمان الزراعي أو البنوك التجارية. ومن الجدير بالذكر أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة F A O قد أصدرت دليلاً Guide Line للزراعة التعاقدية، وتحقق الزراعة التعاقدية مزايا متعددة للطرفين فالمزارع يعرف مقدماً وقبل الزراعة أسعار محاصيله والكميات المطلوب انتاجها بما يساعد المزارع علي التخصيص والاستخدام الأمثل لموارده الاقتصادية الزراعية ويشجع المزارعين علي تجميع الاستغلال الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية والتغلب علي مشكلة تفتيت الحيازات واتباع الممارسات الزراعية الجيدة .G A P كما أن العقود تحمي المزارعين من استغلال الوسطاء ومن التقلبات العنيفة في الأسعار. كما قد يقوم المتعاقدون مع المزارعين بمدهم بالقروض ومستلزمات الانتاج والدعم الفني والإرشاد الزراعي ومساعدتهم في معاملات ما بعد الحصاد كالفرز والتدريج والتعبئة والنقل. كما أن العقود تضمن للتجار أو المسوقين والمصنعين والمصدرين الحصول علي ما يحتاجه من محاصيل زراعية بالكميات والمواعيد والجودة والمواصفات المحددة وفي الأماكن المعينة وبالأسعار المتفق عليها بين الطرفين، كما أن الزراعة التعاقدية تشجع التوسع في التصدير كما أنها تشجع التوسع في التصنيع الغذائي والزراعي وما يستتبعه ذلك من فتح فرص عمل منتجة وتوليد دخل وقيمة مضافة وتحسين الجودة وتقليل الفقد وتوفير السلع الزراعية طوال العام واستقرار الأسواق والأسعار وزيادة الصادرات الغذائية والزراعية المصنعة وإحلال الواردات منها. ومن المعروف أن نسبة ما يصنع من الانتاج الزراعي في مصر لا يتعدي حالياً 8 % والمستهدف زيادتها إلي 40 .% هذا ويتطلب الأمر للتوسع في الزراعة التعاقدية بنجاح إجراء حملة توعية للأطراف الأساسية للتعاقد وهي الزراع وخاصة صغار الزراع والتجار والمسوقون وشركات التصنيع والمصدرين وشرح المزايا التي تحققها مثل هذه السياسة من الزراعة التعاقدية لكل طرف من الأطراف علاوة علي ما تحققه من نتائج إيجابية للاقتصاد القومي ككل.

د. سعد زكى نصار
جريدة الاخبار **21/03/2015 08:33:30**

✓ الزراعة التعاقدية على المستوى الدولي:

مساعدة المزارعين والمشترين على تشكيل شراكات منصفة للطرفين

دليل قانوني جديد يدعم ترتيبات الزراعة التعاقدية، ويعزز السياسات الفضلى

.لا بد من عقود شرعية شفافة لكي يستفيد الطرفان من مزارعين ومشترين

بيان مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، والمعهد الدولى لتوحيد القوانين الخاصة (أونيدروا)، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية (إيفاد)

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق
موبيل 01225820877
ايميل sarhansoliman@yahoo.com

من المنتظر أن تمتلك الزراعة التعاقدية- التي تمثل ممارسة دائمة التوسُّع يُنتج -**يوليو/تموز 2015، روما 28** المزارعون في إطارها سلعاً زراعية لمشترين محددين مسبقاً وبكميات وأسعار جرى الاتفاق بشأنها- أداةً جديدة لتوجيه المزارعين والمشترين على حد سواء نحو إبرام عقود سليمة وإرساء إجراءات ناجعة لحسم النزاعات.

ويسد الدليل القانوني حول الزراعة التعاقدية، الصادر اليوم عن كل من المعهد الدولي لتوحيد القوانين الخاصة "أونيدروا"، ومنظمة "فاو"، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، الحاجة القائمة إلى أداة قانونية شاملة لتوجيه هذه الممارسة التي شاعت منذ فترة، تلبيةً لاحتياجات مجموعة واسعة من المستفيدين.

ومبدئياً، من الممكن أن تحسن الزراعة التعاقدية من إمكانية وصول المزارعين إلى الأسواق وترفع من مستويات دخلهم، مع ضمان حصول الأعمال الزراعية على امدادات مستقرة من منتجات تلبي معايير الجودة الخاصة بها.

غير أنه كأي علاقة تعاقدية أخرى، هنالك مزالق محتملة ويمكن أن يجد المزارعون أنفسهم في بعض الأحيان على الجانب الخاسر من الصفقة. وعلى سبيل المثال، قد لا تدفع الشركة المتعاقدة السعر المتفق عليه لتسليم المنتجات، وقد تدعي أن نوعية المنتج دون المستوى المطلوب، في حين أن العقد لا يتضمن أي آلية لتسوية النزاع.

ولكي تُحقق جميع الأطراف فائدة نسبية، هناك حاجة إلى عقود سليمة وشفافة تحتكم إلى إطار قانوني واف.

ويأتي الدليل الجديد ثمرة لجهد دام سنوات- بقيادة كل من المعهد الدولي لتوحيد القوانين الخاصة "أونيدروا"، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)- لجمع المدخلات من الباحثين القانونيين والخبراء الزراعيين والمنتجين والتجار حول سبل ضمان علاقات تعاقدية مستدامة في قطاع الزراعة.

✓ الزراعة التعاقدية اليوم

ففي جميع أنحاء العالم يركن ملايين المزارعين إلى شكل أو آخر من العقود القانونية للإنتاج، بل وثمة عدد من الصناعات في شتى البلدان المنتجة أصبحت تعتمد تلك كوسيلة رئيسية للإنتاج.

وتكمن تغييرات النظم الغذائية الزراعية على الصعيد العالمي، فضلاً عن أذواق المستهلكين أنفسهم... كدافعين رئيسيين وراء هذا الاتجاه. ومع تواصل ارتفاع الطلب على الغذاء لدى كلا البلدان المتقدمة والنامية يتطلب المصنّعون، والمسوّقون على حد سواء دفقاً مستمراً من الإمدادات المتزايدة أو المحددة الكميات، على نحو لا ينجحون في ضمانه على الدوام من أسواق السلع الحرة.

في الوقت ذاته، تفرض المعايير التجارية والاستهلاكية الأكثر صرامة فيما يتعلق بالنضارة، والجودة، والتحكم في المنشأ، والمظهر مزيداً من إمكانية سيطرة المشترين على عمليات الإنتاج بغية الإيفاء بهذه الشروط عبر الاتفاق المسبق- بما في ذلك مطالبة المزارعين في صلب العقود ذاتها باستخدام تكنولوجيات جديدة أو محددة قد يعجزون عن امتلاكها من تلقاء أنفسهم.

وفي أفضل السيناريوهات، تساعد ترتيبات الزراعة التعاقدية المشترين على التدخل، على نحو ملموس في مراحل الإنتاج، ومراقبة الجودة، والأسعار في حين يفيد المزارعون من ضمان الدخل والوصول إلى منافذ الأسواق... وقد تتاح لهم أيضاً أصول إنتاجية جديدة- حيث يمكن أن تلزِم بعض نماذج العقود المشترين بدعم المزارعين من خلال توفير المدخلات الزراعية والمعدات أو المشورة الفنية.

✓ سلامة العقود شرطٌ

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل	01225820877
ايميل	sarhansoliman@yahoo.com

وفي حالة عدم توافر العقود السليمة، تلجأ الشركات المشترية- وهي أقوى من المزارعين تقليدياً- إلى استخدام نفوذها التفاوضي في العادة تحقيقاً للربح على المدى القصير؛ علماً بأن المزارعين لا يملكون غالباً إمكانية اللجوء إلى سلطات القانون لتسوية النزاعات.

وبالنسبة للمشترين في المقابل، فمن الممكن أن ينخرط المزارعون في عمليات بيع جانبية سراً- تسويق السلع المنتجة بموجب عقد لمشتر آخر وبسعر أعلى. وعادة ما يؤدي ذلك إلى خيار الابتعاد عن الشراء من أصحاب الحيازات الصغرى تجنباً لمثل هذا السلوك الانتهازي الفردي.

ويرمي الدليل القانوني الصادر اليوم في 250 صفحة، إلى معالجة هذه القضايا وقضايا أخرى محتملة من خلال تقديم المشورة بشأن تصميم العقود السليمة، من مرحلة المفاوضات إلى التوقيع، بما في ذلك تضمين بنود محددة بشأن توزيع المخاطر واستشراف سبل الاستجابة في حالات عدم الأداء، وتسوية النزاعات.

ويشمل الدليل أيضاً وصفاً لشروط العقد المشتركة، مع طرح القضايا والإشكالات القانونية التي قد تنشأ في ظل مختلف الظروف العملية، بغية إيضاح كيفيات معالجتها في إطار النظم القانونية المختلفة. ويتضمن الدليل قسماً حول الأشكال البديلة لتسوية المنازعات على نحو لا يتطلب إشراك المحاكم.

نشر الأداة القانونية: ولكي يصبح الدليل أداة قانونية مستخدمة على نطاق واسع، لا بد من توعية المزارعين والتجار والترويج للربط بين المؤسسات والمزارع والأسواق. وتعتزم منظمة "فاو"، بدعم مالي من "إيفاد" وبالتعاون مع المعهد الدولي لتوحيد القوانين الخاصة، إصدار مواد باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية للإطلاع والتبسيط ومن أجل وضع هذه الأداة القانونية في متناول مجموعة واسعة التنوع من فئات المستخدمين.

وسيتاح التدريب أيضاً للمهنيين العاملين في مجال تعزيز وصول المزارعين إلى الأسواق ليصبحوا مدربين أنفسهم، وتعريف مجموعات المنتجين والمشترين بأفضل الممارسات المتضمنة في الدليل.

شروط يجب الالتزام بها من قبل المزارعين المتعاقدين:

1 –منع التسويق الخارج عن العقود.

2–عدم تحويل المدخلات المتلقاة لاستخدامات أخرى أو في غير إنتاج المحصول المتفق عليه في العقد.

شروط يجب الالتزام بها من قبل الجهات الداعمة والمشاركة:

1 –الأسعار المتفق عليها تغطي التكاليف مع هامش ربح معقول لضمان الاستمرارية في العقود.

2–التركيز على كل فئات المزارعين خاصة الأكثر فقرا، وذوي الموارد المحدودة حيث يكونوا في موقف تفاوضي أضعف ويفتقرون للدفاع عن حقوقهم، لذلك يجب أن تلتزم وزارة الزراعة بتوفير المدخلات والخدمات الإرشادية المنصوص عليها في العقود.

العناصر التي ينبغي أن يشملها العقد:

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل	01225820877
ايميل	sarhansoliman@yahoo.com

ينبغي أن تولي الجهات الداعمة (وزارة التموين والتجارة الداخلية) والمشاركة (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي) اهتماما خاصا بترتيبات الزراعة التعاقدية وأن تسعي إلى إدراج الممارسات الجيدة في معاملاتها مع المزارعين، ويتم ذلك عن طريق:

1-الترتيبات الصالحة لجميع الاطراف المعنية: فإذا كانت الترتيبات غير صالحة للمشتري فقد يتنكر لالتزاماته عند وقوع ضغوط مالية، مما يخلف عواقب ضارة على المزارعين، وإذا كانت الترتيبات غير صالحة للمزارع بسبب عدم القدرة علي سداد الديون، فيواجه المشتري مشاكل في المعروض من المحصول، وقد يفقد مصداقيته لدي مزارعين آخرين، لذلك يجب تنظيم الاتفاق، ورغبة جميع الاطراف في احترام العقد المبرم.

2-لأن المزارعين هم في الموقف التفاوضي الأضعف ينبغي أن تتاح لهم فرصة المساهمة في صياغة أحكام العقد، مع ضمان أن تعكس العقود احتياجاتهم، وتؤدي منظمات المزارعين (التعاونيات والنقابات) دورا في التفاوض والمشورة وتعزيز الموقف التفاوضي، وتقليل المخاطر علي المزارعين ويجب تزويد المزارعين بنسخة من العقد، وإتاحة نسخ غير معتمدة لمنظمات المزارعين للعلم بما فيها.

3-يجب أن تحمل العقود اسم المرأة عندما تكون هي الحامل لسند الملكية أو الحيازة أو الشخص الرئيسي العامل في المزرعة.

4-يجب أن تكون آليات التسعير واضحة وشفافة وأن تبين شمول الأسعار لتكاليف الإنتاج وعائداته.

5-يجب أن تكون معايير الجودة واضحة ومحددة كي لا يتمكن أي طرف من التلاعب بتطبيق معايير غامضة، ولا تكون هذه المعايير شديدة التعقيد، وأن تظهر في العقد بصورة مرئية.

6-في الغالب تسعي الزراعة التعاقدية إلي المزيد من تشجيع أشكال الإنتاج المحافظة علي البيئة، وتوفير المعرفة الكافية لممارسات الزراعية المثلي ((GAPs، خاصة في مكافحة الآفات والتسميد، واستخدام التقاوي المحسنة والمنتقاة، فإذا كان العقد ينص على أنماط إنتاج خاصة، وجب النص علي ذلك وإدراج شروط محددة تكفل التطبيق الفعلي من قبل المزارعين.

7-يجب أن تنص العقود علي تيسير الاتصال بين الإطراف وتحديد سبل تسوية المنازعات واستخدام الإجراءات القانونية الرسمية.

8-يجب أن تتوافر صيغة في العقد المبرم بين الإطراف علي الدخول إلى الزراعة التعاقدية كمجموعة من المزارعين علي شكل رابطة أو مزارع جماعية للتغلب علي تفتيت الحيازة، حيث يتوقع إلا تقل المساحة المتعاقد عليها عن خمسة أفدنة، مما يتيح لصغار المزارعين لتكوين مجموعة تفوض احدهم رسميا في التعامل مع أطراف منظومة الزراعة التعاقدية.

آراء ومطالب بعض المزارعين في الزراعة التعاقدية: في استقصاء بسيط لبعض المزارعين بمحافظتي الشرقية وكفر الشيخ، تمثلت مطالبهم وارائهم فيما يلي:

- **الحصول علي التقاوي المحسنة بتخفيض 20% من سعرها.**
- **الاتفاق علي أن يصل سعر الأردب إلى 420 جنيها، حيث تكاليف النقل عالية، مع سوء تقدير لدرجة النقاوة، فالأصل يكون 400 جنيه ويصل بعد ذلك إلى 360 جنيه واقل.**
- **الحصول علي قرض من البنك بضمان العقد.**
- **الحد الأدنى للتوريد 15 أردب للفدان، ويمكن توريد أكثر من ذلك.**
- **تحديد أصناف التقاوي والالتزام بتسليمها في مواعيد محددة.**

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل	01225820877
ايميل	sarhansoliman@yahoo.com

- **يتم التوريد داخل القرية للجمعية التعاونية أو الشونه.**
- **نشر الزراعة علي مصاطب لتوفير التقاوي والمياه، ولتحقيقها زيادة في الإنتاج (مزارعي الشرقية).**
- **العقد من صورتين ويحتفظ المزارع بنسخة أصلية.**
- **يمكن عمل تجميعات كما في البنجر لا تقل عن خمسة (5) أفدنة، والتعاقد والتوريد مع مزارع واحد يختاروه مجموعة المزارعين المشاركين في الخمسة أفدنة للتغلب علي تفتيت الحيازة، وفي هذه الحالة يتم توريد خمسة وسبعون أردب عن الخمسة فدادين (مزارعي كفر الشيخ).**

م	المشاكل المحتملة	الحلول المقترحة
1	ترتبط الزراعة التعاقدية بزيادة كمية إنتاج المحاصيل، مما يتيح للمزارع الاعتماد الزائد علي السماد الكيميائي ومبيدات الآفات لزيادة الإنتاج مما له تداعيات علي التربة وصحة الإنسان.	الامتثال التام من قبل المزارعين المتعاقدين للتوصيات الفنية الإرشادية في مقررات الأسمدة والاستخدام الآمن لمبيدات الآفات.
2	ينتج عن حرص المزارع لتوريد اكبر كمية من المحصول، عدم توفير ما يلزم لأسرته من احتياجات منزلية، مما يعرضه لارتفاع أسعار السوق عند الحصول علي احتياجاته، تتفاقم هذه المشكلة عند عدم الوصول بالإنتاج للكمية المتعاقد عليها.	صيغ التعاقد المتفق عليها يجب النص علي الحد الأدنى المناسب لتوريد المحصول مما يسمح له بحفظ كمية للاحتياجات الأسرية.
3	يستفيد النساء بصورة أقل من الزراعة التعاقدية مقارنة بالرجال، حيث تتوقف قدرة المرأة علي الاستفادة من الزراعة التعاقدية على حقوقها في الأرض وعلاقات السلطة داخل الأسر المعيشية.	احترام إطار الزراعة التعاقدية حقوق المساواة بين الجنسين لتعزيز مكانة المرأة في المعاملة بالمثل، لأن ذلك يقدم حافز أكبر لها لزيادة الإنتاج.
4	تؤدي الزراعة التعاقدية إلى احتمال الإيقاع بصغار المزارعين في المديونيات، والحل النص في التعاقد المبرم علي توفير الخدمات، والتزام الجهات الداعمة والمشاركة بها.	النص في العقد علي التأمين علي بعض المخاطر مثل تدهور التربة وعدم إنتاجها للحد الأدنى المتفق عليه، حدوث أمور خارجة عن نطاق المزارعين، وغيره.
5	الشروط التي يتم بها تقييم جودة تصنيف المنتجات وجداول التسليم قد تكون منحازة لجانب الجهة الداعمة أو المشاركة (وزارتي الزراعة والتموين)، فقد يتم رفضه أو تقليل درجته، مما ينتج عنه خسائر مالية للمزارعين.	آلية شفافة للتسعير المحدد في العقد، وعدم استخدام صيغ أسعار أو قياسات أسعار معقدة لا يمكن فهمها من قبل المزارعين، وعدم التلاعب في الجداول الزمنية للتسليم.

الزراعة التعاقدية Contract Farming

ينظر للواقع السائد للسوق أو تعاملات السوق على أنه تنسيق سوقي، فالنظام التسويقي الحر ما زال يمثل نصيب الأسد من النظام التسويقي العالمي الحالي. في هذه العلاقة لا يوجد عقد مكتوب أو شفوي بين منشأة ومزرعة لكل من الشراء أو البيع، فالفلاح يشتري مستلزماته من الذين يختارهم ويبيع منتجاته لمن يدفع سعر أعلى. هذا النوع من العلاقة الرأسية يعطي الفلاح الحرية ولكنه يتضمن عدم تأكد في أي من الشراء والبيع. وهذه هي المشكلة الرئيسية. في السوق التنافسي الحر، فإن الإشارات السعرية تحكم ميكانيكية السوق، فالإشارة التي تعكسها الأسعار تمر إلى المصنعين من نقاط العرض النهائية (السوبرماركت أو التموينات) إلى الفلاح، ومنه إلى موردي عناصر ومستلزمات الإنتاج. هذا الشكل التقليدي من تنظيم السوق وتحديد السعر يمكن يظل

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق
موبيل 01225820877
ايميل sarhansoliman@yahoo.com

الوسيلة الرئيسية- وليست الوحيدة - لتنسيق الروابط في النظام **إذا توفرت بعض الشروط أهمها:**

(1) قرب مناطق الإنتاج من نقاط الاستهلاك النهائية.

(2) وجود بعض السيطرة على تغيرات المدى القصير للأسعار وكمية المبيعات إما من خلال الحكومة أو منظمات المنتجين.

(3) قبول نظام التدريج غير الدقيق من وجهة نظرالمشتري.

(4) وجود وفعاية خدمات الإرشاد الزراعي كوظائف حكومية.

التعريف الدقيق للزراعة التعاقدية يعتبر أمراً صعباً. إذ يشير أحد التعريفات الكلاسيكية التي قدمها Roy على أنها ترتيبات تعاقدية شفوية أو مكتوبة بين الفلاحين والمنشآت الأخرى تحدد واحداً أو أكثر من شروط الإنتاج و/ أو التسويق لمنتج زراعي معين. وربما يعتبر تعريف Roy واسعاً جداً لأنه يتضمن العقد الأمامي والذي يحدد السعر والكمية فقط. ولذا يجب إضافة شرطان في التعريف السابق أولهما: يجب ألا تكون تحويلية، وثانيهما إحلال "و" بدلاً من (و/ أو) لتتضمن العقود وجوب تحديد واحد أو أكثر من شروط الإنتاج والتسويق. ولقد تطورت الزراعة التعاقدية خلال الثلاثين سنة الماضية كوسيلة مؤسسية لتحسين الأداء الزراعي في البلاد الأقل نمواً، وفي بعض الأحيان كعنصر رئيسي في التنمية الريفية أو مشاريع التوطين. هذا التوجه لقي ترحيباً كبيراً، واستخدم كإطار مؤسس واعد لضمان الحوافز السعرية والتقنية والمدخلات الزراعية الأخرى. لقد تدخلت كل من الحكومات المحلية والمنشآت الفردية، والشركات متعددة الجنسية ومؤسسات الإقراض والإعانة الدولية مثل الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي ومؤسسة التنمية للكومنويلث في ترتيبات الزراعة التعاقدية. ومع ذلك فلقد أظهرت التطبيقات الواقعية مصطلحات مختلفة للزراعة التعاقدية في المراجع ذات الصلة. ولذلك استخدمت الزراعة التعاقدية فقط في القطاع الخاص، بينما استخدمت المصطلحات الأخرى في تطبيقات أخرى.

لقد رسمت المراجع الإنجليزية تفريقاً حاداً بين الزراعة التعاقدية والتكامل الرأسي واعتبرت أي منهما بديلاً للآخر، مفضلة تحديد معنى التكامل الرأسي ليشير إلى تكامل الملكية. أما في إطار الممارسة الأمريكية تعتبر الزراعة التعاقدية شكلاً من أشكال التنسيق الرأسي.

لقد وجدت الزراعة التعاقدية أخيراً في الغلال، والحبوب الزيتية والقطن وهي في العادة كانت خاضعة لبرامج دعم حكومي سعري أو دعم دخلي، حيث يتم التعاقد مع الفلاح لتسليم كمية محددة عند سعر محدد ووقت محدد ومكان محدد (العقود الأمامية والمستقبلية العادية). وتعتبر هذه العقود جزءا من تنسيق وتنظيم السوق. وهذا النوع من علاقات الإنتاج المنسقة رأسياً ليست جديدة، فاليابانيون طبقوا العقود لإنتاج السكر في تايوان في الفترة بعد 1885م وأيضاً طبقتها شركات الموز الأمريكية في أمريكا الوسطى في أوائل القرن العشرين.

أنواع العقود:

توجد أنواع مختلفة من العقود يمكن التمييز بينها وفقاً لعدد القرارات المتأثرة ومدى المشاركة في المخاطر، وتحديد شروط العقد.

وجهة نظر القرارات الإنتاجية أو الإدارية

يمكن تحديد نوعين من العقود:

عقود محدودة الإدارة

وفي هذا النوع يوقع الفلاح عقداً للحصول على بعض مدخلات الإنتاج، ولا يوجد أي ضمان حقيقي بالنسبة للسعر. وتكون مسئولية الفلاح محددة بالمدخلات الإنتاجية التي تم الحصول عليها في الاتفاق.

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل	01225820877
ايميل	sarhansoliman@yahoo.com

عقود كاملة الإدارة

حيث يكون العقد بين الفلاح والمتكامل معه مبنياً على كمية محددة من الإنتاج. وفي هذا النوع من التعاقد يتبع الفلاح بعض الشروط الموضحة في الاتفاق. وهنا فإن المنتج يضمن سوقاً محدداً لمنتجه ويحمي نفسه ضد المخاطر.

تقسيم كول وآل Kohls & Uhl (1985)

العقود إلى ثلاثة أقسام عريضة:

عقود توصيف السوق

تحدد مقاييس النوعية التي تكون مقبولة للمتكامل، وتوضع قيود خاصة بالسعر وبطريقة الدفع. وتوقع العقود عموماً عند وقت الزراعة، وتحدد الكمية التي يشتريها المتكامل كما تحدد السعر. وفي هذا النوع قد لا يتم تحويل أي من قرارات المنتجين، أو قد يتم تحويل القليل منها. ومن وجهة نظر المنتجين فإنهم يضمنون مشترياً إذا تم الوفاء بالشروط.

عقود تزويد العناصر

في هذا النوع يزود المتكامل الفلاح بعناصر الإنتاج تحت شروط خاصة، وأيضاً يحصل على مساعدة إدارية وإشراف. وتحدد أسعار المنتجات عادة على أساس سعر السوق، وتكون ضمانات الدخل للمنتجين في العادة عند الحد الأدنى.

عقود الإدارة وضمان الدخل

وتتضمن هذه النوعية من العقود الجوانب الإنتاجية والتسويقية الخاصة بالنوعين السابقين، فضلاً عن تحويل المخاطر السوقية والسعرية من الفلاحين إلى المتكامل. ومن ناحية أخرى يتحمل المتكامل جزءاً رئيسياً من مسئوليات الفلاح الإدارية.

وثمة تقسيمة أخرى للعقود قدمها ويليامسون تبنى على اقتصاديات العمليات وهي العقود الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة والعلاقية. فعلى ضوء آراء (Williamson, 1979) توجد ثلاثة ملامح للعمليات تعتبر مهمة في تحديد العلاقة التعاقدية هي عدم التأكد، وتكرار المعاملات، والدرجة التي تكون بها الاستثمارات جمعاء. ولقد وصف تركيبات تحكمية مختلفة بالنسبة لملامح المعاملات.

طرق تحديد أسعارالتعاقد

في حالة التعاقد توجد طرق عديدة لتحديد الأسعار منه:

(1) المساومة بين الأطراف استناداً عن معارفهم بالعرض والطلب.

(2) إستخدام دليل وعلى ضوئه تضاف أو تخصم فروق يتفق عليها إلى السعر الموجود أو السائد في سوق معين.

(3) تحديد الأسعار من خلال لجنة فنية أو هيئة.

(4) ربط السعر بتكلفة الإنتاج والدخل الناتج من الهكتار.

(5) تكلفة الفرصة البديلة (المنتجات البديلة).

ومن الناحية التقليدية تعتبر أسواق الجملة هي المصدر الصحيح للمعلومات عن أسعار المنتجات.

مزايا الزراعة التعاقدية

من جانب إطار تكلفة المعاملات فإن التركيز النيوكلاسيكي على عدم كمال السوق يعتبر محدوداً لأنه يهمل تكلفة التبادل (أو بعبارة أخرى تكلفة المعاملات). إن السبب الرئيسي للتكامل الرأسي هو تقليل تكلفة المعاملات. وتعتمد درجة التكامل بشكل أساسي على التكرار، وتحدد الأصول، وعدم التأكد الخاص بالمعاملات. فتحدد الأصول يشجع التنسيق الداخلي، والاستثمارات الكبيرة في أصول متخصصة يزيد احتمالات الخسارة في إطار نتائج سوقية غير متوقعة. وهكذا فإن عدم التأكد (في السعر والكمية والنوعية والوقت) يقود إلى تفضيل التنسيق الداخلي مع توافر تحدد الأصول.

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل 01225820877
ايميل sarhansoliman@yahoo.com

وقد يؤدي عدم كمال السوق إلى تكامل رأس يتضمن منافسة غير كاملة، إضافة إلى عدم الكمال الناتج من الآثار الخارجية والمعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة. كما أن لعدم التأكد وخفض المخاطر تطبيقات تنسيقية واضحة. وأحد أنواع المخاطر هي الخاصة بأسعار المدخلات والمخرجات. والتنسيق من خلال التعاقد أو التكامل سوف يؤدي إلى تخفيض المخاطر السعرية إلى حد ما. وثمة مصدر آخر للمخاطر يتصل بالكمية والتوعية، ففي إطار السوق المفتوح يكون من المستحيل تقريباً توفير الكمية المطلوبة والنوعية المحددة. ومصدر ثالث للمخاطر هو موضوع سلامة الغذاء، والذي يمكن تحليله من جانبين. المخاطر على حياة الإنسان، ومخاطر تلوث البيئة. فكلاهما يحتاج إلى علاقات تسويقية شخصية ومنسقة.

وهناك قوى أخرى مهمة وراء التكامل والزراعة التعاقدية، هي التغيرات في هيكل السوق. فلقد أصبح المستهلكون أكثر تفرقة وتمييزاً بين المتداولين للغذاء. فمن أكثر الأمور التي تقوي التكامل الرأسي الطلب المتزايد على الأغذية المجهزة، والاهتمام بالمحتوى الغذائي. فالتعامل في منتجات الغذاء وبما يضمن خصائص السلامة المحسنة يحتاج إلى تنسيق بين المنتجين والمتداولين والمجهزين وتجار الجملة.

إن إنشاء مصانع تجهيزية جديدة يحتاج إلى استثمارات ضخمة ناتجة من التكاليف الثابتة الكبيرة. والعرض غير المتساوي للمواد الخام يؤدي إلى زيادة تكلفة الوحدة. لذلك فإن هذه المنشآت ترغب في جعل المواد الخام تنساب إليها بشكل مستقر وعند مستوى قريب من طاقة المصنع. إن الاعتماد على الشراء من السوق المفتوح لا يضمن توفير المواد بشكل مستقر. وتعتبر الزراعة التعاقدية أيضاً وسيلة للاتجاه نحو التجارة والتصنيع في الزراعة وخاصة في البلدان النامية والأقل نمواً.

وإلى جانب الأسباب المذكورة فإن الأفكار الحديثة مثل البيئة والتنمية الزراعية المستدامة وغير ذلك تشجع التنسيق والتكامل. وعلى الرغم من أن الأسباب وراء التغير من تبادلات الإنتاج والتسويق المفتوح إلى أنواع العلاقات الرأسية هي أسباب مشتركة، فإن بعض خصائص وملامح الإنتاج والتسويق الزراعي تميز العلاقات التعاقدية في الزراعة والتي تتسم بما يلي:

- المنتجات الزراعية كبيرة الحجم سريعة التلف بما يجعل تكلفة نقلها مرتفعة، وبما يحد من انتقالها، وبما يحصر تعاملها في المشترين القريبين من مواقع الإنتاج.
- المجهزون يحتاجون منتجات زراعية متخصصة، ولا يمكن إحلالها بمنتجات (مدخلات) أخرى.
- الفلاحون متخصصون في عرض منتجات معينة من خلال استثمارات كبيرة في الأصول. وهذا يعتبر مانعاً لخروج الفلاح من مجال الإنتاج ويجعل عرض المنتجات الخام غير مرن.

عيوب ومشكلات الزراعة التعاقدية:

بالإضافة إلى بعض مشكلات التنسيق مثل تأخير التسليم أو الدفع وتحديد الجودة.. إلخ، فللزراعة التعاقدية عيوب أو مشكلات كنظام إنتاجي. فمن مبرراتها تحقيق كفاءات من خلال إدارة المخاطرة، ولكنها في حد ذاتها تخلق مخاطر خاصة بها في الوقت الذي تقلل مخاطر أخرى. فبالنسبة للمنجين، يؤدي الفشل في تحقيق معايير عقدية إلى فقد في أسعار الأساس في العقد ومخاطر أخرى خاصة بعدم تجديد العقد أو إنهائه لأسباب غير اقتصادية. ومن جانب المشتري (المجهز) فإن المخاطر الأساسية هو الفشل في تحقيق إمداد ثابت أو فقد الاستسلام في التوقيت المناسب أو النوعية أو الكمية المطلوبة، وكذلك الخسائر في التغيرات التقنية ومسئولية المنتجين أو الأطراف الأخرى. وقد يكون الفلاحين المهرة أسوأ حالاً عند التعاقد مقارنة بحالة أخذ الفرصة في السوق المفتوح.

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق
موبيل 01225820877
ايميل sarhansoliman@yahoo.com

والحقيقة أن التعاقد هو عملية مساومة أو مفاوضة بين طرفين غير متساويين هما من الناحية الاقتصادية الأعمال الزراعية ذات القوة الاقتصادية والفلاحين الأضعف. ولكن الفلاحين يمكنهم أن يتعاونون ليكون لهم قوة مساومة لتحقيق شروط عقدية عادلة في النهاية إذا كان للمتكامل قوة استحكار فيمكنه أن يسيء استخدام وضعه لمخالفة شروط العقد لصالحه. وهذا يحدث حينما تكون الفرص التسويقية البديلة مقفلة، بالطبع هذه نتيجة غير مطلوبة لتحسين التسويق الزراعي.

محتوى العقد

يجب أن يحتوي عقد الإنتاج على الأقل على ما يلي:

- تعريف الأطراف.
- تحديد نوعية وجودة المنتج.
- تحديد كمية المنتج.
- تحديد مسئوليات كل من الطرفين فيما يتعلق بالممارسات الإنتاجية والتسويقية بوضوح.
- تحديد الطريقة ويشمل ذلك الوقت والتسليم والتحصيل.
- تحديد السعر (محدد أو صيغة أو معادلة) أو الاعتبارات الأخرى وتوضيح أثر الاختلافات في النوعية أو الكمية أو طريقة التسليم وتحديد طريقة وتوقيت الدفع أيضاً.
- توضيح مدة العقد والطريقة التي يمكن إنهائه بها أو تجديده. والعقود الخاصة بالخضار للتصنيع وكل المحاصيل الحقلية عادة توقع على أساس سنوي. عقود الفاكهة تميل لأن تكون لأكثر من سنة.
- تحديد جهة تقريبية أو الإشارة إلى الكيفية التي تفض بها المنازعات.

التوقيع.

وعلى الرغم من أن أثر التعاقد في الكفاءة العملية بما لا يدع بما لا للشك فإن أثره على الكفاءة السعرية يواجهه بعض الجدل، فكلما زادت أهمية الكمية المسوقة من خلال التعاقد فإنه يكون من الصعوبة وجود قناة سوقية مفتوحة لهؤلاء الذين لا يقبلون بالتعاقد. ولنفس السبب تصبح عملية اكتشاف السعر أكثر صعوبة مع التكامل في أسواق الغذاء.

إن تشغيل قناة متكاملة من الناحية النظرية تحتاج إلى عدم خفض المنافسة طالما توجد منشآت عديدة تتنافس على العقود من المنتجين ذوي المعرفة والقدرة المعلوماتية. وفي الواقع في الحالات التي تتسم بنقص الأخبار السوقية الموجودة، وضعف سائل التدريج وضعف التسهيلات التسعيرية، فإن استخدام الترتيبات التكاملية قد زادت من حدة الجدل المتعلق بالقوة التساومية النسبية للمنتجين الزراعيين والهيئات التسويقية. تفاصيل شروط العقد عادة ما تكون معقدة ومن ثم تصبح المساومة على شروط العقد هي النشاط النشاط التسعيري الأساسي، ولذا يدور الاهتمام حول إن عدالة هذه العملية وكيفية ضبطها.

دكتور سرحان سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التسويق

موبيل	01225820877
ايميل	sarhansoliman@yahoo.com

View publication stats